

Distr.: General
13 September 2016
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/27)، وفيه طلب المجلسُ إليّ موافاته بتقرير سنوي عن سبل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. ويعرض التقرير الجهود التعاونية التي بذلتها الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا، ويوضّح الدورَ الرئيسي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، المنشأ في عام ٢٠١٠، في توثيق العلاقات بين المنظمين.

٢ - لقد دعا مجلس الأمن والجمعية العامة ومختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي مراراً إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وإدارتها وحلها، وفقاً لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي تقرير المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (A/70/357-S/2015/682)، أشرتُ إلى التقدم الكبير المحرز في مجال إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. وأقررتُ أيضاً بأن مسؤوليات السلام والأمن الملقاة على عاتق الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في أفريقيا قد ازدادت في السنوات الأخيرة. كما تعهدتُ بتعزيز الترتيبات التي تيسر اتخاذ الإجراءات المنسقة وتمكن الاتحاد الأفريقي من القيام بواجباته بفعالية لما فيه مصلحتنا الجماعية.



ثانياً - التحديات التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا

٣ - لوحظ منذ عام ٢٠٠١ حدوث انخفاض في عدد الحروب الأهلية الطويلة الأمد في القارة الأفريقية. وقد كان التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/والآليات الإقليمية وشركاء آخرين عاملاً ساهم في الجهود الرامية إلى التصدي للقضايا المتعلقة بالسلام والنظام الدستوري في البلدان التي تشهد حالات استقطاب سياسي، مثلما كان الحال في مدغشقر وغينيا - بيساو. أما البلدان الخارجة من أزمات أو نزاعات عنيفة، مثل كوت ديفوار وليبيريا، فهي عاكفة على إرساء مؤسسات سياسية أكثر شمولاً. وفي سيراليون، أتت جهود بناء السلام والمصالحة ثمارها، ومهدت الطريق للمضي قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة. واعتمد الاتحاد الأفريقي إضافة إلى ذلك إطاراً معيارياً بشأن التغيير غير الدستوري للحكومات، وقام بتعليق مشاركة الحكومات التي تولت مقاليد الحكم من خلال انقلابات عسكرية في جلساته.

٤ - ومع ذلك، يبقى العديد من التحديات عائقاً لجهود منع النزاعات التي تنشب في أفريقيا وإدارتها وحلها. فما برحت الشبكات عبر الوطنية تقوم بتهريب الأسلحة والأشخاص والمخدرات المتجر بها بصورة غير مشروعة في أنحاء القارة وخارجها. ولن تنجح الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة الرامية إلى معالجة الأسباب المباشرة لنشوب النزاع في إحلال سلام دائم، إلا إذا صاحبته تدابير مستدامة وطويلة الأمد للتعامل مع المشاكل الهيكلية القائمة ومنها مثلاً ضعف الحوكمة والتهميش والإقصاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين. وفي بعض الحالات، يمكن أن يكون عدم اكتمال ترسيم الحدود أو تعليمها سبباً لنشوب النزاع، لا سيما إذا كانت المناطق المعنية غنية بالموارد أو حتى يُعتقد بأنها غنية بها. وعلاوة على ذلك، أصبحت النزاعات الحديثة تضم طائفةً غير واضحة المعالم من الأطراف غير الحكومية، وباتت تتسم بتوافر وسائل الاتصال السريعة للأطراف الضالعة فيها وسهولة حصول تلك الأطراف على الأسلحة والتمويل وبتفشي التطرف المصحوب بالعنف في سياقها. وفي اجتماع هذه العوامل عقبة تعوق اتباع النهج التقليدية لإدارة النزاعات.

٥ - وتعرض أفريقيا لتهديدات خطيرة من جراء انتشار الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف في أنحاءها وما يسببه ذلك من أزمات إنسانية وأزمات تتعلق بحقوق الإنسان تشهدها القارة. ويشكل ظهور وانتشار جماعات مثل حركة الشباب في الصومال، وبوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشاد، وجيش الرب للمقاومة في أوغندا أولاً ثم في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، تهديدات جديدة للسلام والأمن في أفريقيا تتطلب استجابات حاسمة وحسنة التوقيت من جانب الاتحاد الأفريقي والمجتمع

الدولي عموماً. وقد قام الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٧ بنشر بعثة تابعة له في الصومال لإعادة الاستقرار مرة أخرى إلى ذلك البلد، وأطلق مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، وقدم في الآونة الأخيرة الدعم إلى لجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تكوين فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات لمحاربة جماعة بوكو حرام. وما برح مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي يؤدي دوراً محورياً في دعم هذه المبادرات وغيرها من مبادرات الاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى التصدي لتلك التهديدات.

٦ - وعلاوة على ذلك، تطرح القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي خليج غينيا تحدياتٍ تتهدد جهود حفظ السلام والأمن. ولئن كانت الجهود الدولية المنسقة فيما يتعلق بالأمن البحري قد أضعفت إلى حد بعيد قدرة الجماعات الإجرامية العابرة للحدود على تعطيل حركة الملاحة البحرية وأخذ الرهائن طلباً للفدية وهب البضائع في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي قبالة سواحل الصومال، فلا تزال حوادث القرصنة والأنشطة الإجرامية العنيفة التي تقع في خليج غينيا مثاراً للقلق ولم يتسن بعد القضاء تماماً على الأسباب الجذرية المؤدية لأعمال القرصنة.

٧ - وما فتئت النزاعات المتعلقة بالانتخابات تشكل هي أيضاً تهديداً يمكن أن يقوض المكاسب المحققة نحو التحول إلى الديمقراطية وأن يوجه دفة الأحداث إلى عكس المسار المنشود. فتبدد ثقة الجمهور في هيئات إدارة الانتخابات والتأخر في إجرائها وبذل المحاولات غير الدستورية لتمديد الولايات الرئاسية والتلاعب المحنك بالعمليات الانتخابية كلها عوامل تثير السخط وتزرع بذور الفتنة وتفضي إلى العنف وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي التطورات التي شهدتها أخيراً بوركينافاسو وبوروندي والكونغو أمثلة واضحة لمثل هذه التهديدات المحدقة بالسلام والأمن.

ثالثاً - التحول من التعاون المتزايد إلى الشراكة الاستراتيجية

٨ - أنشئ خلال العقد الماضي عددٌ من الأطر والآليات التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ففي عام ٢٠٠٦، صدر إعلان أديس أبابا المعنون "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي" (A/61/630، المرفق). وتعهدت الأمم المتحدة من خلال هذا البرنامج بتقديم الدعم لتعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي، مع التركيز على منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة والمسامحة الحميدة وحفظ السلام وبنائه. وينتهي العمل بالبرنامج العشري في عام ٢٠١٦. وللاستفادة من الإنجازات المحققة من خلال البرنامج مع مراعاة التحديات الماثلة

أمام القارة، أقرت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية السابعة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ برنامجاً آخر ليحل محل البرنامج المذكور، هو ”إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧“.

٩ - وفي عام ٢٠٠٧، بدأ مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في عقد اجتماعات تشاورية مشتركة مرة كل عام. وتعهدت الهيئتان في أول بيان مشترك يصدر عنهما (S/2007/421، المرفق الثاني) بتطوير العلاقة بينهما لتصبح علاقة أقوى وأكثر اتساماً بالهيكلية وأكددا أهمية توفير الدعم لتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية ودعائهما. وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٩٦/٦١، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة لتعزيز قدرة الأمانة العامة على تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وقد تكرر خلال هذا العقد الإعراب عن الالتزام بتوثيق التعاون وبإقامة علاقات أكثر فعالية على الصعيد الاستراتيجي، وذلك في سلسلة من القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس الأمن^(١) والجمعية العامة^(٢).

١٠ - وكان إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠ خطوة هامة إلى الأمام على طريق النهوض بهذه الشراكة. وقام المكتب طوال السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من عمله بتقديم الدعم لبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال التخطيط لعمليات دعم السلام وإدارتها، إدراكاً منه لضرورة دعم النشر السريع والمنسق للقوات في السودان والصومال، ثم في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى في وقت لاحق. ودرجت الأمم المتحدة على تنسيق أعمال التخطيط ونشر عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من خلال مكتبها لدى الاتحاد؛ وقد أصبح بعض هذه العمليات فيما بعد عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وقدم المكتب الدعم التقني لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على نشر بعثات لمراقبة الانتخابات وعلى تعزيز الوعي بالمسائل الجنسانية.

١١ - ووفر المكتب الدعم للعمل الذي يقوم به ممثلي ومبعوثي ووسطائي الخاصون مع نظرائهم في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك ما يتم من عمل في مؤتمرات قمة الاتحاد واجتماعات مجلس السلم والأمن. وعمل المكتب عن كثب مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان. كما يسر المكتب التنسيق بين

(١) انظر: S/PRST/2007/7، والقرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، و S/PRST/2009/3، و S/PRST/2009/26.

(٢) القرار ٣١٠/٦٣ المتخذ في عام ٢٠٠٩.

الاتحاد الأفريقي ومبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، وبينه وبين ممثلي الخاصتين المعنيتين بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال والنزاع المسلح وممثلي الخاص المعني بليبيا. وبتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٠، عُقد اجتماع سنوي بين الدوائر الإدارية النظيرة في المنظميتين تجمع بين الموظفين المنفذين للعمل. وعلى الصعيد الاستراتيجي، شُكلت في عام ٢٠١٠ فرقة العمل المشتركة المعنية بالسلام والأمن التي تضم وكلاء الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام والدعم الميداني ومفوضي الاتحاد الأفريقي المعيّنين بالسلم والأمن والشؤون السياسية، وتجتمع فرقة العمل المذكورة مرة كل ستة أشهر لتقديم التوجيهات إلى الشراكة وكفالة التجانس فيها على أرفع المستويات ولتحديد مجالات العمل التي يراد فيها اتخاذ إجراءات مشتركة تتسم بالاتساق. ويؤدي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي دوراً تنسيقياً في أوجه التعاون هذه بين الأمم المتحدة والاتحاد.

١٢ - ودفعت الزيادة في عدد عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي الدول الأعضاء إلى أن تطالب بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. فطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، أن يواصل عقد مشاورات وثيقة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تحديات السلام والأمن في أفريقيا، وتعهد المجلس بدعم مزيد من التحوار بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بهدف تبادل المعلومات وتنسيق إعداد التوصيات، عند اللزوم، بطرق منها إجراء تقييمات مشتركة. وفي القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، أعرب المجلس عن تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة من أجل مواصلة توطيد العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. أما الجمعية العامة، فقد طلبت إلى منظومة الأمم المتحدة في قرارها ٣٠٢/٦٧ الصادر في عام ٢٠١٣ أن تكثف، حسب الاقتضاء، المساعدة التي تقدمها إلى الاتحاد الأفريقي لتعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية، وشددت على الحاجة إلى زيادة الفعالية والكفاءة على صعيد التعاون بين المنظميتين.

١٣ - ويُذكر أن ممثلي ومبعوثي الخاصين خاطبوا مجلس السلم والأمن بشكل منتظم وتناولوا مسائل ترد في جدول أعمال المجلسين، ومن بين هؤلاء هايلي منكريوس، ممثلي الخاص إلى الاتحاد الأفريقي. وفي عام ٢٠١٥ وحده، قدمت الأمم المتحدة ٤٠ جلسة من جلسات الإحاطة هذه وشاركت في ٣٠ جلسة أخرى مفتوحة. وبالمثل، قدم مفوضو الاتحاد الأفريقي ومبعوثوه إحاطات إلى مجلس الأمن وهيئاته الفرعية بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، وأخذت الهيئتان تزيديان من تبادلها لوجهات النظر ومن إجراءاتهما للمناقشات،

بما في ذلك بمناسبة انعقاد اجتماعهما التشاوري السنوي المشترك العاشر في أيار/مايو ٢٠١٦ وكانت الحالة في كل من الصومال وبوروندي مدرجةً آنذاك في جدول أعمال الاجتماع.

١٤ - ويعكف الاتحاد الأفريقي أيضاً على تعزيز صوته في عمليات صنع القرار في مجلس الأمن، وهو يواصل العمل نحو تحقيق مزيد من التجانس والتوافق في مواقف الدول الأعضاء الأفريقية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعاً رفيع المستوى في محاولة لتحسين التنسيق بين الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن من جهة، ومجلس السلم والأمن وسائر أجهزة وضع السياسات التابعة للاتحاد الأفريقي من جهة أخرى. وانتهى المشاركون في الاجتماع، الذي أصبح بعد ذلك حدثاً سنوياً، إلى التوصية بإنشاء تجمع للدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن (مجموعة الثلاثة) لإرساء مواقف موحدة والترويج للمواقف التي يعتمدها الاتحاد الأفريقي، ووضع تدابير لتعزيز العلاقة بين مجلس السلم والأمن ومجموعة الثلاثة، وتحقيق قدر أكبر من التوافق بين جدول أعمال مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن، واتخاذ خطوات لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة.

١٥ - وفي ضوء تمخض الاستجابات المشتركة عن نتائج إيجابية في سياق أزمات معينة، أعربت كلتا المنظمتين عن الحاجة إلى الانتقال من التعاون المخصص والقائم على ردود الفعل إلى شراكة تتسم بطابع استراتيجي أكبر وترتكز على العمل الحثيث والمتواصل والشامل لإيجاد نهج موحدة إزاء التحديات المشتركة. وفي عام ٢٠١٤، وضع مكتب الأمم المتحدة، في هذا السياق وبالتعاون مع إدارة السلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، إطاراً مشتركاً لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. ودعا الإطار إلى اتخاذ مبادرات مشتركة أو منسقة جيداً في مجالات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام، للاستفادة بما تمتلكه كل منظمة من رأس مال سياسي وقدرات في مختلف مراحل دورة النزاع. وأقرّ الإطار المشترك بضرورة الاستمرار في تبادل المعلومات فيما يتعلق بالأسباب الهيكلية والمباشرة للنزاعات وعلامات الإنذار المبكر، من أجل تيسير استجابات منسقة في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وعمليات حفظ السلام/دعم السلام والتنمية في أعقاب النزاعات. وتدور في الوقت الراهن مناقشات لوضع إطار أكثر شمولاً توقّعه مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة.

١٦ - واسترشاداً بالإعلان الرسمي الصادر في عام ٢٠١٣. بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، اعتمد الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥ خطة عام ٢٠٦٣، وهي الإطار الأساسي الذي يعتمده الاتحاد لبناء أفريقيا

متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام. وتحدد الخطة ثمانية تطلعات يتعين تحقيقها في العقود الخمسة المقبلة. وتشكّل خطة عام ٢٠٦٣ والشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية قاعدةً متينة للتعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتقر كلتا الخطتين بأنه لا مجال لأن تنعم أفريقيا بالازدهار إلا إذا سادها السلام والاستقرار. وكشف الاتحاد الأفريقي أيضاً عن خريطة طريق تتعلق بمنظومة السلم والأمن الأفريقية في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وتحدّد خريطة الطريق المذكورة التدابير اللازمة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إسكات دويّ المدافع لإنهاء جميع الحروب في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠.

١٧ - ومن أجل حشد دعم دولي لخطة عام ٢٠٦٣ والخطة العشرية الأولى لتنفيذها وتعزيز الوعي العالمي بالتحديات والفرص المتصلة بتعزيز السلام والأمن في أفريقيا وتحفيز الدعم السياسي والتقني والمالي لتنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بمنظومة السلم والأمن الأفريقية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، يقوم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بشكل منتظم وفي إطار شراكة مع الاتحاد الأفريقي، بتنظيم اجتماعات لهيئات وأفرقة الخبراء الرفيعة المستوى. وتتناول هذه الأنشطة قضايا ناشئة وحاسمة تتصل بالسلام والأمن في أفريقيا وتهدف إلى وضع استجابات وتوصيات سياساتية محددة قابلة للتنفيذ. ويقدم مكتب المستشار الخاص أيضاً الدعم للاتحاد الأفريقي في صياغة المواقف الأفريقية الموحدة، ويعمل على ضمان التكامل والاتساق بين تلك المواقف والسياسات والأولويات العالمية.

١٨ - وقد ازداد التعاون أيضاً في سياق التعامل مع أنواع جديدة من التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، ومن أمثلتها تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. فقد قدّم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي دعم التخطيط والنشر والإدارة للاتحاد الأفريقي في إطار جهوده الرامية للتصدي للوباء في غرب أفريقيا، بما في ذلك من خلال حشد الموظفين الطبيين وتصفية فريق بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم مكافحة انتشار وباء إيبولا في غرب أفريقيا؛ وساهم المكتب أيضاً في دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق أوسع من خلال بعثتها للتصدي العاجل لفيروس إيبولا وذلك بإيفاده الموظفين التقنيين.

١٩ - وفي عام ٢٠١٥، دعا الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره (A/70/95-S/2015/446) إلى تعميق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وارتأى ضرورة أن تتخذ الأمم المتحدة خطوة حاسمة هي الاستثمار في الاتحاد الأفريقي والالتزام بإنجاحه بوصفه شريكاً لها في معالجة الشواغل المشتركة. وتبنّى الفريق المستقل كذلك مبادئ الانخراط المبكر، والتشاور المستمر، والفهم المشترك للنزاعات، والتخطيط المشترك، واعتماد نهج متكامل في جميع مراحل دورة النزاع. واعترف الفريق بالحاجة إلى

تمويل لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام يمكن التنبؤ به، ولكنه أبرز أيضاً الأهمية المحورية للسياسة في منع نشوب النزاعات وفي إدارتها وحلها. وشدد كذلك على ضرورة أن تكون الشراكة قائمة على تقسيم واضح للعمل استناداً إلى المزايا النسبية لكل من المنظمتين، وعلى الشفافية والمساءلة واحترام القواعد والمعايير الدولية.

رابعاً - تعزيز الشراكة في مجالي منع نشوب النزاعات وصنع السلام

٢٠ - تمشياً مع تزايد التعاون المؤسسي، يقوم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، منذ عام ٢٠١٤، بتعزيز قدراته حتى يتسنى له القيام بأنشطة منتظمة لاستطلاع الأجواء مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتبادل التحليلات، وإعداد الرسائل المشتركة، والعمل حينما أمكن على موازنة العمل الدبلوماسي الوقائي وجهود الوساطة. ويقوم المكتب أيضاً بتيسير إجراء اتصالات منتظمة بين المقر والبعثات الميدانية في أفريقيا من جهة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى للتشاور بشأن المسائل الاستراتيجية بغية تعزيز المواقف المشتركة.

٢١ - وفي تقريره المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الوساطة (A/70/328)، تناولت بالتفصيل نماذج متنوعة للتعاون وشددت على أهمية الاتساق والتنسيق والتكامل في جهود الوساطة وأهمية إقامة شراكات حقيقية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. وأتى في تقريره أن كلا من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة يقوم، عن طريق تقاسم الخبرات والمشورة التقنية، بدعم الاتحاد الأفريقي في تخطيط وتطوير قدرات وهياكل دعم الوساطة في المفوضية. كما أن عدداً من كبار الوسطاء في الاتحاد الأفريقي شارك في الحلقات الدراسية الرفيعة المستوى التي نظمتها الأمم المتحدة في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٥ عن المسائل الجنسانية وعمليات الوساطة الشاملة للجميع. وقامت الإدارة، في آب/أغسطس ٢٠١٥، بتنسيق دورة تدريبية عن تحليل النزاع نُظمت لفائدة موظفي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٢ - وقد أثمر التعاون في حالات قطرية محددة عن بعض النجاحات الهامة. فعندما حاول الرئيس بليز كومباوري على سبيل المثال تعديل الدستور في بوركينا فاسو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ للسماح له بالترشح لولاية أخرى، تعاونت الأمم المتحدة، من خلال ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

تعاوناً وثيقاً من أجل حل الأزمة التي ترتبت على ذلك. وعملت المنظمات معاً لدعم عملية الانتقال السياسي في البلد، بما في ذلك من خلال إنشاء الفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اضطرب سير العملية الانتقالية بفعل انقلاب تم بقيادة الحرس الرئاسي وهو من نخبة القوات العسكرية. وإثر التعبئة الشعبية التي قادها ناشطون في جميع أنحاء البلد بدعم من القوات المسلحة النظامية وبمصاحبة ضغوط شديدة من جانب المجتمع الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أُجبر قادة الانقلاب على التخلي عن السلطة وعادت المؤسسات الانتقالية الوطنية إلى عملها. وساهم النهج المشترك الذي اعتمده كلٌّ من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتيسير من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي والمكتب المعروف آنذاك باسم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في إتمام العملية الانتقالية في بوركينا فاسو بنجاح، مما شكل دليلاً حياً على مزايا التفاهم المشترك والتعاون الوثيق والشراكة في مجال منع نشوب النزاعات.

٢٣ - ولا تزال الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا وشركاء آخرين من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة في بوروندي. فإضافةً إلى الجهود المبذولة بقيادة مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، نجح كل من بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي وممثلي الخاص الذي هو رئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي للاتصال لدى بوروندي، في التحاور مع قيادات بوروندي وزعماء آخرين في المنطقة للمساعدة على تهدئة التوترات المتفاقمة والعنف المتصاعد في بوروندي. وفي أعقاب تدهور الأوضاع في البلد في أواخر عام ٢٠١٥، كثّف المجتمع الدولي الجهود الدبلوماسية المبذولة للتوصّل إلى عملية سياسية عن طريق التفاوض. وقدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بمساعدة من خبرات تقنية متخصصة من المقر، دعماً على صعيد العمليات إلى الاتحاد للمعاونة في وضع خطط طوارئ من أجل معالجة الشواغل السياسية والأمنية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٤٨ (٢٠١٥). وقد قمتُ أيضاً، بناءً على طلب مجلس الأمن، بإيفاد فريق إلى بوروندي لدعم جهود مستشاري الخاص، جمال بنعمر. وفي الوقت نفسه، أذن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بنشر البعثة الأفريقية للوقاية والحماية في بوروندي، إلا أنّ الحكومة رفضت ذلك. وفي الدورة العادية السادسة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تقرر تأجيل نشر البعثة وإرسال وفد رفيع المستوى للتحاور مع السلطات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، زار وفد من مجلس الأمن البلد لدعوة جميع

أصحاب المصلحة المعنيين إلى العمل من أجل إجراء حوار شامل للجميع وشفاف، ومنع تصاعد العنف. وفي شهر شباط/فبراير، أجريت زيارة لبوروندي وأُعريت مرة أخرى عن التزام الأمم المتحدة القوي بالسلام والاستقرار والتنمية في ذلك البلد وفي المنطقة عموماً. ولا تزال الجهود الإقليمية تُبذل لدعم إجراء حوار سياسي شامل للجميع، عملاً بقراري المجلس ٢٢٧٩ (٢٠١٦) و ٢٣٠٣ (٢٠١٦).

٢٤ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، عن كثب، مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وميسر الاتحاد الأفريقي، وذلك لدعم الجهود الرامية إلى حل المأزقين السياسي والانتخابي في البلد ولتشجيع جميع الجهات المعنية الكونغولية على المشاركة في عملية حوار سياسي وتمهيد السبيل لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وموثوقة. وتوفّر الأمانة العامة والبعثة أيضاً خبرات متخصصة في مجالات السياسة والانتخابات والاتصالات لفريق الميسر.

٢٥ - وفي مالي، يعمل الممثل السامي للاتحاد الأفريقي وممثلي الخاص معاً، بشكل وثيق، من أجل إحراز تقدّم في تنفيذ اتفاق السلام وتشجيع الأطراف الموقّعة على الاتفاق على الالتزام بإجراء إصلاحات سياسية وأمنية ذات أهمية حاسمة وعلى احترام وقف إطلاق النار وتعزيز مشاركة الجميع في عملية السلام. إضافة إلى ذلك، تتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي لمعالجة العوامل الكامنة وراء انعدام الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، من خلال التنفيذ المنسق لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتشارك الأمم المتحدة أيضاً في العمل المنفذ في إطار عملية نواكشوط لتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، شاركت الأمم المتحدة، إلى جانب غيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، في بعثة للتقييم التقني أوفدت إلى مالي بقيادة الاتحاد الأفريقي، للمساعدة في وضع خيارات إقليمية لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظّمة عبر الوطنية في منطقة الساحل والصحراء.

٢٦ - وازداد التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتصل بالأزمة الليبية في أعقاب الأحداث التي أدت إلى الإطاحة بالزعيم الليبي السابق معمر القذافي في عام ٢٠١١. واكتسبت العلاقة بين المنظمين زحماً جديداً مع تعيين الاتحاد الأفريقي جاكابا كيكويتي، الرئيس الأسبق لجمهورية تنزانيا المتحدة، ممثلاً سامياً له في ليبيا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ويقوم ممثلي الخاص لليبيا بالعمل والتنسيق عن كثب مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عن طريق فريق الاتصال الدولي المعني بليبيا. ومن المسلم به بين

الشركاء الدوليين أن هناك حاجة إلى مزيد من التعاون بشأن العملية السياسية والأمن، وإلى مزيد من التنسيق للدعم المقدم إلى ليبيا في مساعيها الرامية إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

٢٧ - وفي مدغشقر، تابعت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي عن كثب التطورات التي شهدتها البلد في السنتين الماضيتين. ولم يُحرز سوى قدر محدود من التقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية. وأسفر التوتر بين الرئيس والجمعية الوطنية عن محاولة من جانب بعض أعضاء الجمعية لعزله في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قام الأخضر الإبراهيمي، وهو عضو في فريق حكماء الاتحاد الأفريقي، بزيارة مدغشقر لتشجيع الحوار في أعقاب الأزمة الناتجة عن محاولة العزل ولتعبئة دعم المجتمع الدولي. وقمتُ أنا كذلك بزيارة البلد في أيار/مايو ٢٠١٦. وأفضى العمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات بشأن الحالة السائدة وإلى تنسيق الزيارات ومواءمة الرسائل التي تبثها المنظمتان. وشارك المكتب أيضاً في إجراء تقييم للاحتياجات المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الاتحاد الأفريقي في مجال إصلاح قطاع الأمن وفي تصميم تلك المساعدة، استكمالاً للمساعدة المقدمة من صندوق بناء السلام من أجل دعم إصلاح قطاع الأمن والحكم الرشيد والمساعدة في تنمية جنوب مدغشقر.

٢٨ - ودعم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أيضاً العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جزر القمر التي شهدت تفاقماً للتوتر في أواخر عام ٢٠١٥ بسبب الخلاف حول أهلية الرئيس السابق، أحمد عبد الله محمد سامي، للترشح في الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٦. وفي بيان مشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دعت المنظمتان إلى احترام مبدأ تناوب المرشحين من جزر القمر على منصب الرئاسة بما يتماشى مع الدستور. وقام مبعوث رئيس الاتحاد الأفريقي، الذي أُوفد إلى جزر القمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بنقل رسالة من رئيسة المفوضية إلى السيد سامي. وعندما توترت الأوضاع في أعقاب الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات، في شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٦، أصدر كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بيانين متسقين يدعوان فيه إلى التزام الهدوء ورفع المظالم من خلال القنوات القانونية المناسبة واحترام قرارات المحكمة الدستورية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أوفدتُ ممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي إلى جزر القمر للتشاور مع أصحاب المصلحة ودعم العمل المستمر الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري. وقد حثّ ممثلي الخاص الأطراف على ضبط النفس ودعا إلى قيام المؤسسات الانتخابية بعملها بعيداً عن أي تأثير سياسي. وفي أعقاب الزيارة، عمل مكتب الأمم المتحدة

لدى الاتحاد الأفريقي مع الاتحاد على نشر بعثة مراقبي الانتخابات كُلفت برصد انتخابات إعادة الجزئية التي دعت إليها المحكمة الدستورية. وأسهم وجود المراقبين وخبراء الأمم المتحدة في سلسلة انتخابات إعادة، وأعاد إلى السكان ثقتهم في العملية الانتخابية.

٢٩ - وقدم مكتب الأمم المتحدة الدعم أيضا لأنشطة مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان. وعملا بالشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا السياق، عمد مكتب المبعوث الخاص إلى العمل عن كثب مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على كفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وكان ذلك بالتنسيق مع الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور. وترتكز الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والفريق المذكور إلى الميزة النسبية التي يضيفها فريقٌ تألف في بادئ الأمر من ثلاثة من رؤساء الدول الأفريقية السابقين ممن يتمتعون بقدر كبير من النفوذ لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في كلا البلدين، وتدعمه قرارات مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن.

٣٠ - وفي السودان، لا يزال إطار عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير عملية سلام دارفور المبرم في عام ٢٠١٢ هو الأساس الذي تستند إليه الجهود المشتركة الرامية إلى تنشيط عملية السلام وتوسيع القاعدة المشمولة بها ضمن عملية وطنية واسعة النطاق. واسترشاداً بهذا المبدأ التوجيهي، دأب الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان، منذ بداية عام ٢٠١٦، على توفير الدعم لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من خلال استئناف المشاورات مع الأطراف السودانية، مع حثها على الدخول في مفاوضات واتخاذ تدابير لبناء الثقة فيما بينها، بما في ذلك عن طريق وقف الأعمال العدائية في دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقد توجت تلك الجهود بتوقيع حكومة السودان في شهر آذار/مارس ٢٠١٦ وجماعات المعارضة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٦ على اتفاق خريطة الطريق الذي اقترحه فريق التنفيذ الرفيع المستوى، فيما يمثل خطوة هامة نحو إنهاء الحرب ومعالجة التحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها السودان. وقد رحبتُ ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوقيع الاتفاق، وحثنا جميع الأطراف السودانية على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع وإجراء حوار وطني شامل للجميع. ولم تتمكن الأطراف حتى الآن من التوصل إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال

العنصرية في دارفور والمنطقتين. وقد شجعتها بشدة على استئناف المفاوضات والالتزام باتفاق خريطة الطريق والامتناع عن أي محاولات ترمي إلى تصعيد النزاع في دارفور والمنطقتين.

٣١ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال وليبيا ومالي ونيجيريا، على سبيل المثال، كان النزاع العنيف وانعدام الأمن سبباً في تشريد السكان قسراً، سواء داخل الحدود أو عبرها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على النساء والأطفال. وفيما يتعلق بالمساعدة في وضع استراتيجيات لمنع ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية في سياق خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتعاون مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي مع الاتحاد والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في هذا المسعى. وعلاوة على ذلك، اشترك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجهات أخرى مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في الدعوة إلى اجتماع لفرق من الخبراء رفيع المستوى عُقد في ديربان، بجنوب أفريقيا، يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بشأن موضوع "الهجرة الناجمة عن النزاعات في أفريقيا: تعظيم الفرص الجديدة لمعالجة أبعادها المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية الشاملة للجميع". وقد دعا المشاركون في الاجتماع إلى زيادة التعاون واتباع نهج أكثر تكاملاً إزاء معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري.

خامساً - تعزيز التعاون في مجال حفظ السلام

٣٢ - من الواضح أيضاً أن تقدماً كبيراً قد تحقق في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بعمليات السلام. ويشمل هذا التقدم تعزيز التعاون في سياق العمليات الجارية وتطوير قدرات الاتحاد المؤسسية الطويلة الأجل على تخطيط عمليات ونشرها وإدارتها. ولا يزال التعاون مستمراً من أجل تقييم الخيارات الكفيلة بتزويد عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، التي يُضطلع بها بموافقة من مجلس الأمن، بتمويل أكثر استدامة تزداد القدرة على التنبؤ بتدققاته. كما تُبذل في الوقت الراهن جهود تهدف إلى إنشاء إطار فعال وآليات فعالة لإدماج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية في سياق الأعمال التي تنفذها عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، ولأجل منع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتصدي لها في هذه السياقات.

٣٣ - وواصل مكتب الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لدعم جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الرامية إلى هئية الظروف الأمنية اللازمة للعملية السياسية في ذلك البلد، ولا سيما انتخابات عام ٢٠١٦. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، قامت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن بتشكيل فريق عامل مشترك كُلف بتقديم توصيات بشأن سبل تعزيز فعالية عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومعالجة مسألة النقص في التمويل في الأجلين القصير والطويل. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، اجتمع الفريق العامل المشترك الذي ضم ممثلين من المقر ومن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واتفق المشاركون على توصيات كان القصد منها تعزيز فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونوقشت هذه التوصيات أيضاً في اجتماع لجنة تنسيق العمليات العسكرية المعقود في ٩ أيار/مايو ٢٠١٦، الذي أُخذ فيه قرار بإعادة النظر في مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي.

٣٤ - وفي القرار ٢١٦٧ (٢٠١٤)، رحب مجلس الأمن بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي، وشجع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تعزيز وزيادة التعاون فيما بينها، بما في ذلك بذل الجهود للنهوض بقدرات كل منها، في مجال صون السلام والأمن الدوليين. ولا تزال الأمم المتحدة تتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بدعم من مكتبها لدى الاتحاد الأفريقي، من أجل وضع سياسة ومبادئ توجيهية لشرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ومن شأن استمرار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بذل الجهود المشتركة لهذا الغرض أن يؤدي إلى تعظيم تضافر هذه الجهود.

٣٥ - وجدير بالذكر أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن حقوق الإنسان أخذ في التطور. فمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يقدمان الدعم المتزايد لتعزيز القدرات العملية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وحفظه السلام المدنيين، مع التشديد على الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في سياق عمليات حفظ السلام. ويواصل المكتب العمل مع مفوضية حقوق الإنسان من أجل تعزيز آليات حقوق الإنسان في عمليات السلام والأمن التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي عموماً وفي الصومال خصوصاً، وذلك من خلال تعزيز التدابير المتعلقة بالتدريب والتخطيط والاختيار والفرز،

وهو يقوم برصد إنشاء الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقدم المكتبُ والمفوضية الدعم لأجل بدء العمل. بما جاء في مذكرة الاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أُجريت حلقة عمل لتقييم إدماج حقوق الإنسان في عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي؛ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظمت المفوضية مع المكتب حلقة عمل مشتركة لفائدة الموظفين المدنيين ومخططي العمليات العسكرية في المكتب والاتحاد الأفريقي، تناولت سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

٣٦ - ومن خلال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، تعمل المنظمة عن كثب مع الاتحاد ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية من أجل تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة التي يراد بها تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التصدي للنزاعات العنيفة في القارة، تمشياً مع خطة العمل الخمسية وخريطة الطريق المتعلقة بمنظومة السلم والأمن الأفريقية في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وقد قدم المكتب دعماً كبيراً إلى المرحلة الثانية من التدريب الميداني المنفذ تحت شعار ”السلام في أفريقيا“ (AMANI Africa II)، الذي يعتبر أداة من الأدوات الرئيسية لتقييم الاستعداد التشغيلي للقوة، بما في ذلك قدرتها على الاستجابة بسرعة للحالات الخطيرة من قبيل حالات وقوع إبادة جماعية أو جرائم مرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم حرب. وقد أعلنت أربع من القوات الإقليمية الجاهزة الخمس عن اكتمال قدراتها التشغيلية.

٣٧ - ويتزايد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، استناداً إلى بعثات التقييم المشتركة والاستراتيجيات الموضوعية على الصعيد دون الإقليمي لمكافحة الإرهاب وعن طريق العمل المشترك الرامي إلى مواءمة وتطبيق الأطر القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما بدعم من مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لها بإدارة الشؤون السياسية. وقامت الأمم المتحدة أيضاً بتحسين التنسيق مع الجهود الأمنية الأخرى على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم إلى عملية نواكشوط وإلى المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة التي تنسق جوانب أعمال الشرطة الأفريقية المتعلقة بعمليات دعم السلام، بما في ذلك منع ومكافحة الجرائم المنظمة الخطيرة والفساد والإرهاب. وفي مؤتمر قمة رؤساء شرطة الأمم المتحدة المعقود في المقر في ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ناقش رؤساء أجهزة الشرطة من ٣٠ دولة أفريقية من الدول الأعضاء عدة أمور

منها التكامل بين الجهود الشرطية الدولية (للأمم المتحدة) والجهود الوطنية ودوره في التصدي لآثار التهديدات عبر الوطنية؛ وأكدوا أهمية الشراكات الاستراتيجية.

٣٨ - وتعتبر الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور نموذجاً فريداً من نوعه. إذ أنها تتيح الفرص لتحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانيات السياسية لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال دعم جهود الوساطة التي يقودها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ تمشياً مع البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ودعم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في تنفيذ ولايتها في بيئة عمل تتسم بالصعوبة الشديدة. وقد قدمت هذه التجربة لكلتا المنظمتين دروساً هامة فيما يتعلق بمستقبل عمليات السلام.

٣٩ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٦٧ (٢٠١٤)، شرعت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في إجراء عملية لاستخلاص الدروس المستفادة المتعلقة بآليات الانتقال من عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في كل من مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكان الهدف منها هو الوقوف على التحديات والممارسات الجيدة وتقديم توصيات بشأن الترتيبات الانتقالية التي تتم في المستقبل. ونفذت هذه العملية إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأطراف أخرى ذات صلة. وأبرزت العملية أهمية إقامة شراكات فعالة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وقد عرضت نتائجها في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن في عام ٢٠١٥ (S/2015/3)، موصياً بوضع ورقة مرجعية مشتركة لتحديد الشروط التي يجب أن تستوفيها بعثات الاتحاد الأفريقي قبل إجراء ترتيبات انتقالية من النوع المذكور آنفاً، وبإعداد مجموعة أدوات للترتيبات الانتقالية تتضمن جدولاً زمنياً يُسترشد به في العمليات الانتقالية المقبلة، ووضع عملية لاستخلاص الدروس المستفادة فيما يتعلق بتعزيز عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. ولا يزال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عاكفين على تنفيذ التوصيتين الأوليين، في حين أن عملية استخلاص الدروس المستفادة اتخذت شكلاً استعراضياً مشتركاً بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن خيارات التمويل والدعم لعمليات السلام التابعة للاتحاد ويتوقع أن تكون مكملة للجهود المبذولة لتعزيز صندوق السلام التابع للاتحاد.

سادسا - تعزيز الشراكات في مجالي بناء السلام وسيادة القانون

٤٠ - في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة واعتمد مجلس الأمن قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦) الذي تناول الموضوع نفسه. وقد كان لاتخاذ هذين القرارين أثره في دعم التعاون القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مساعي الحفاظ على السلام. وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2016/12) شدد فيه على أهمية الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشجع المجلس الأمين العام على أن يشرع بانتظام، وعن طريق مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم بناء السلام، في تبادل الآراء مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وإطلاق المبادرات المشتركة معها وتقاسم المعلومات وإياها. وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦، اشتركت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي في تنظيم اجتماع رفيع المستوى عُقد في نيويورك بشأن موضوع "الحفاظ على السلام: آليات بناء السلام وشركاته ومستقبله في أفريقيا"، وذلك للمحافظة على الزخم السياسي لبناء السلام في أفريقيا ومناقشة سبل تنفيذ نتائج استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وتمحض الاجتماع عن وثيقة ختامية قدمت فيها توصيات تهدف إلى تعزيز شراكات بناء السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها ومصرف التنمية الأفريقي، ودُعي إلى تقديم تمويل كاف يمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام، بما فيها الأدوات والصكوك الأفريقية للحفاظ على السلام. وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى مبادرة التضامن الأفريقي التي هي آلية تتيح للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة توثيق التعاون فيما بينهما من أجل حشد الدعم من داخل القارة لصالح الأنشطة المتصلة بسياسة الاتحاد الأفريقي للتنمية والتعمير فيما بعد النزاع.

٤١ - ولقد أُدرجت ستة بلدان أفريقية في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بشكل وثيق مع اللجنة من أجل تخصيص منحة أولية من صندوق بناء السلام تُقدم إلى الاتحاد الأفريقي بقيمة تزيد على ٢,٢ مليون دولار بهدف تمويل أنشطة ٣٢ مراقباً لحقوق الإنسان في بوروندي لمدة سبعة أشهر. وهذه المنحة المباشرة التي يقدمها الصندوق للمرة الأولى إلى منظمة إقليمية تعكس التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتتيح إمكانية السير على هذا المنوال في سياقات أخرى مع تعاضد أهمية الشراكات المقامة مع المنظمات الإقليمية بشأن السلام والأمن واتساع نطاقها. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

العمل مع الاتحاد بهدف النشر الكامل لعدد ١٠٠ من مراقبي الاتحاد المعنيين بحقوق الإنسان و ١٠٠ من خبراءه العسكريين المأذون بإيفادهم إلى بوروندي، وذلك في إطار الجهود الدولية الرامية إلى دعم إعادة الاستقرار إلى البلد. ويوفر الصندوق لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا مبلغاً قدره ٣٠٠.٠٠٠ دولار لتدريب المراقبين والخبراء العسكريين ولتغطية الأنشطة المنفذة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في البلد.

٤٢ - وعقب تنفيذ برامج أولية لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي، انتقلت أربعة من أصل خمسة من برامج سيادة القانون والمؤسسات الأمنية (هي: إصلاح قطاع الأمن، والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والشرطة) من مرحلة بناء القدرات إلى الشراكة الكاملة بحيث بات الاتحاد الأفريقي يملك القدرة والمعرفة اللازمتين للإسهام في هذه المسائل الشاملة بطريقة تكمل مساهمات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. والقيمة المضافة التي يسهم بها الاتحاد الأفريقي في هذه العمليات هي قدرته على تحقيق توافق في الآراء بشأن السياسات القارية، ومنها مثلاً الإطار السياسي لإصلاح قطاع الأمن لعام ٢٠١٣؛ وعلى تعزيز الملكية الإقليمية والوطنية فضلاً عن التعاون بين المنظمات دون الإقليمية؛ واستغلال دعمه في سياق الحالات الانتقالية لحشد التأييد السياسي فيما يتعلق بهذه المسائل الشاملة.

٤٣ - وحتى عام ٢٠١٦، كانت برامج الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية متسقة بوجه عام، من حيث الهيكلية والجدول الزمني على السواء. وقد أصبح لأربعة من هذه البرامج الآن وثائق برنامجية جاهزة مدتها ثلاث سنوات (٢٠١٦-٢٠١٨).

٤٤ - وتخطط الأمم المتحدة لإجراء تبادل للرسائل مع الاتحاد الأفريقي من أجل توفير توجيهه سياساتي استراتيجي بشأن التعاون في مجال سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وتبحث الأمم المتحدة أيضاً خيار التوقيع على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن خدمات إزالة الألغام. والمهدف من تبادل الرسائل وإبرام الاتفاقات البرنامجية هو توطيد التعاون فيما بين المنظمين وتيسير التآزر بينهما على مستوى السياسات والبرامج. ويسعى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إلى ضمان اتساق النهج وتعزيز التآزر، من خلال العمل بشكل فاعل مع الاتحاد الأفريقي بغية تعزيز قدراته في مجال سيادة القانون. والتعاون المباشر جارٍ أيضاً من خلال برامج الأمم المتحدة للتعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وحماية الأطفال.

٤٥ - ومن الإنجازات المحققة في سياق البرامج المشتركة والتي يتعين تسليط الضوء عليها نشرُ ضباط إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمرة الأولى في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام وبعثاته السياسية، وإنشاء هيئات دائمة لتنسيق عمل الاتحاد الأفريقي مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، والمصادقة على العديد من المذكرات التوجيهية التنفيذية ووثائق السياسات. إضافة إلى ذلك، أوفدت بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى مدغشقر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وقامت بإطلاق أول عملية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، وهي العملية التي لا تزال تلقى الدعم من المنظمات الأربع. وفي مجال التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، أسهمت الأنشطة المشتركة في بناء نهج موحد إزاء الحالات المتصلة بجيش الرب للمقاومة وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والصومال وجنوب السودان. وفيما يخص الإجراءات المتعلقة بالألغام، سهّل الاتحاد الأفريقي التعاون بين دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام واللجان الحدودية الوطنية بغية إزالة الألغام من المناطق الحدودية من خلال برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود. وقدمت الدائرة التوجيه والدعم التقنيين لتيسير تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإجراءات المتعلقة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما ساعدت الدائرة الاتحاد الأفريقي في وضع دليله عن السلامة المتعلق بالألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة.

سابعاً - تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام

٤٦ - لطالما دعوتُ ورئيس الاتحاد الأفريقي إلى اعتماد آليات تمويل مستدامة ومرنة يمكن التنبؤ بها، توفر الموارد لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. وباستثناء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تحصل عن طريق مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال على دعم جزئي من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، تتلقى عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي حتى الآن تمويلاً شبه حصري يُقدم إليها عن طريق الدعم الثنائي الطوعي ومرفق السلام في أفريقيا الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي بناء على طلب الاتحاد الأفريقي. ولقد أدت التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي في تمويل عمليات دعم السلام التابعة له إلى صعوبات تحول دون تنفيذه الولايات المنوطة به بنجاح. وفي حالي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، كان اختيار توقيت انتقال العملية من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة عائداً جزئياً إلى الافتقار لمثل هذا التمويل المستدام الذي يمكن توقع تدفقاته.

٤٧ - وقد أقرت جمعية الاتحاد الأفريقي، في دورتها العادية الرابعة والعشرين المعقودة في عام ٢٠١٥، بالحاجة إلى أن يساهم الاتحاد في تكلفة جهوده المبذولة لإرساء السلام والأمن، بما في ذلك عمليات دعم السلام، بنسبة تصل إلى ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يعزز هذا الالتزام إمساك العناصر الأفريقية بزمام مبادرات السلام التي يطلقها الاتحاد الأفريقي ووضعتها أهداف تلك المبادرات.

٤٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كرر مجلس السلم والأمن التزامه بمحشد نسبة ٢٥ في المائة من مساهمة القارة في تكلفة تدخلات الاتحاد الأفريقي من أجل إحلال السلام والأمن، ورحب المجلس بالترتيبات التي اقترحتها رئيسة المفوضية بالنسبة للحالات المتعلقة بالأنشطة المقررة للأمم المتحدة. ومن بين هذه الطرائق المقترحة التزام الاتحاد الأفريقي بتعزيز قدرات الدعم والتمويل، والرقابة المالية، وحقوق الإنسان، وآليات وقدرات المساءلة، والقدرات اللازمة للتخطيط لعمليات السلام ونشرها وإدارتها. وقد رحبت، في تقرير المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (A/70/357-S/2015/682)، بالتزام الاتحاد الأفريقي بالاعتماد على الذات، وحثت الدول الأعضاء على النظر في كيفية الاستجابة لهذه المبادرة.

٤٩ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قامت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين دونالد كايبروكا، الرئيس الأسبق لمصرف التنمية الأفريقي، ممثلاً سامياً لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، وكلفته بدراسة الخيارات المتعلقة بتحسين عمل الصندوق وتشجيع التمويل المستدام، بما في ذلك التمويل الوارد من أفريقيا.

٥٠ - وقد قدم السيد كايبروكا توصيات بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي اعتمدت بالإجماع في الدورة العادية السابعة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقودة في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦. ومن أبرز ما اتفق عليه زعماء أفريقيا تنفيذ التوصيات اعتباراً من عام ٢٠١٧، بما في ذلك فرض ضريبة بنسبة ٠,٢ في المائة على واردات القارة المستوفية شروطاً محددة لتمويل الاتحاد الأفريقي. ويتوقع الاتحاد الأفريقي أن يُخصَّص لصندوق السلام من الحصيلة الإجمالية لضريبة الواردات مبلغ ٣٢٥ مليون دولار في عام ٢٠١٧، على أن يرتفع هذا المبلغ إلى ٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠٢٠. وتشكل هذه المخصصات نسبة المساهمة البالغ قدرها ٢٥ في المائة في عمليات دعم السلام التي ينشرها الزعماء أفريقيا.

٥١ - وفي الوقت نفسه، بدأ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠١٦ إجراء استعراض مشترك للآليات المتاحة لتمويل ودعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن. ومن المتوقع أن تساعد نتائج الاستعراض أصحاب المصلحة على تحديد كيفية دعم عمليات السلام التابعة للاتحاد بأكثر قدر من الفعالية في المستقبل.

ثامنا - دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية

٥٢ - تشكل الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وإدارتها وحلها جزءاً لا يتجزأ من منظومة السلم والأمن الأفريقية. فهذه الجماعات والآليات مطلعةٌ خير اطلاع على طبيعة النزاعات الإقليمية بحكم قربها منها، وغالبا ما تكون أول من يستجيب لهذه النزاعات عند نشوبها. وفي ضوء تأدية الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية هذا الدور الحاسم، يواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بذل جهوده الدعوية وأنشطته المنفذة مع الاتحاد لتحسين التنسيق مع تلك الجماعات والآليات، فضلا عن التشاور وبت الرسائل المشتركة معها والعمل وإياها، حيثما أمكن، على التصدي للتهديدات والتحديات التي تحيط بالسلم والأمن. وفي محاولة لتنسيق التفاعل بصورة أفضل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتعزيز الاتساق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية عبر أشكال الوجود الإقليمي للأمم المتحدة، دعا مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إلى عقد اجتماع لجميع الكيانات الإقليمية للأمم المتحدة في أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بهدف تشجيع التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات وتعزيز العمل المشترك والفهم المتسق للأخطار التي تهدد السلم والأمن. وقد تجلّى تعزيز التفاهم والتنسيق على الصعيد الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في النهج الموحد الذي اتبع للتصدي للأزمة التي شهدتها بوركينا فاسو في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٥٣ - ويوفر نموذج فريق الاتصال الدولي منبراً لتعزيز الجهود المتواصلة الرامية إلى المزيد من التدخل الدولي الموحد بشأن مسائل السلم والأمن. ففي بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى، سرت أفرقة الاتصال الدولي تحسين القيادة والتعاون والتنسيق على الصعيد الثلاثي فيما يتعلق ببعض من أصعب التحديات التي تتهدد السلم. وهذا النموذج، الذي يشمل طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء، يتميز بميزة إضافية تتمثل في حده من الفرص التي ينتهزها المفسدون للتلاعب بمختلف المصالح التي تتصارع بشأنها أطراف النزاع، موفرا بذلك منبرا للتوفيق بين المواقف من خلال التفاهم أصحاب المصلحة حول أهداف مشتركة وجعلها محورا للمناقشات فيما بينهم.

٥٤ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال، قرر الاتحاد الأفريقي الاحتفاظ بوجود سياسي تابع له في البلد فنشّر بعثته لجمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد، كما أرسلت الجماعة الاقتصادية

لدول وسط أفريقيا هي أيضاً وجوداً سياسياً تابعا لها في البلد. وقد تطلّب ذلك تعزيز التعاون دعماً للعملية السياسية والعملية الانتقالية. والآن وقد تم انتخاب فوستين آرشانج تواديرا رئيساً وحلت نهاية الفترة الانتقالية، يجري النظر في إرساء آليات جديدة لتعزيز التعاون مع السلطات المضيفة، بما في ذلك التعاون في إطار المساءلة المتبادلة. وقدمت الأمم المتحدة إلى مجلس السلم والأمن إحاطات منتظمة بشأن العملية السياسية استندت فيها، في جملة أمور، إلى المبادرات المنسقة للمنظمات الثلاث على المستوى المحلي. وفي بوروندي، يواصل مستشاري الخاص وفريق التيسير الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، وكذلك الاتحاد الأفريقي، من خلال ممثله الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، العمل معاً على التنسيق بشكل وثيق بين جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حل الأزمة السياسية عن طريق حوار سياسي يتسم بالمصداقية ويشمل الجميع. وفي جنوب السودان، قدّم مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان الدعم المكثف إلى عملية الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأفضى ذلك إلى توقيع اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥ وإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي بور كينا فاسو، عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠١٤ مع الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، على منع حدوث انهيار كامل للاستقرار في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي شهدتها البلد. وقد تسنى للمجتمع الدولي، من خلال فريق للاتصال الدولي أولاً ثم عن طريق الفريق الدولي للمتابعة والدعم المعني بالعملية الانتقالية في بور كينا فاسو، أن يقدم الدعم إلى ذلك البلد عبر عملية انتقال ناجحة ونقل سلمي للسلطة.

تاسعا - تعزيز مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

٥٥ - منذ إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠، نمت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، فانسع نطاقها وازداد تعقدها على النحو المبين في هذا التقرير. وقد تطورت العلاقة بين المنظمتين، فانتقلت من سلسلة من التفاعلات ومبادرات بناء القدرات تُنفذ لغرض معين لكي تصبح شراكة سياسية واستراتيجية أكثر تنظيماً واستدامة تعترف بأن لا منظمة تستطيع أن تواجه وحدها التحديات الناجمة عن النزاعات الناشئة والمستمرة في أفريقيا. ويضطلع المكتب بدور حاسم في رعاية وتعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية من أجل تيسير اتباع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي نهج فعالة ومنسقة وحسنة التوقيت إزاء منع نشوب النزاعات وإدارتها. ويقوم المكتب أيضاً بتبسيط قنوات التعاون بين المنظمتين في مجالي السلام والأمن، على نحو يؤدي

إلى تلقي الاتحاد الأفريقي دعماً منسقاً ومتسقاً من جانب الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية القصيرة الأجل وبناء القدرات المؤسسية الطويلة الأجل.

٥٦ - وقد خضع المكتب لاستعراض استراتيجي في عام ٢٠١٣ ولاستعراض لملاك موظفيه المدنيين في عام ٢٠١٥، واشتركت في إجراء هذين الاستعراضين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالأمانة العامة، بالتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء. وتمخض الاستعراض الاستراتيجي عن توصية بتعزيز العنصرين الإداري والسياسي بالمكتب لتمكينه من بذل التعاون وتقديم الدعم ومساندة الجهود بقدر أكبر من الفعالية، سواء داخل مقر الأمم المتحدة أم على نطاق أوسع، بغية تعزيز قدرات منع نشوب النزاع وحفظ السلام وصنعه. وخلص كلا الاستعراضين إلى التوصية بإعادة هيكلة المكتب. ومن شأن عملية إعادة الهيكلة أن تلي الحاجة إلى التصدي للأخطار المتغيرة والآخذة في التعقد التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا، وهي الأخطار التي تزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وتفرض مزيداً من الضغوط على الشراكة بين المنظمتين. وتتجلى من خلال عملية إعادة الهيكلة أيضاً أهمية التعاون المستمر مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس السلم والأمن والأطراف الشريكة، لا سيما على المستويات العليا لصنع القرارات. لذا يحتاج المكتب إلى العدد الكافي من الموظفين والمستوى المناسب من التراتبية لكي يتمكن على نحو فعال من الوفاء بالمتطلبات المتزايدة لولايته.

٥٧ - وقد نظرت الجمعية العامة في إعادة الهيكلة المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وطلبت إلي موافقتها بمقترحات أخرى في أعقاب استعراض يُجرى للمكتب كي تنظر فيها خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين. وبالنظر إلى استمرار التطور السريع للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتحولها من شراكة تقتصر على غرض بعينه إلى شراكة استراتيجية، فإنني أعترم إجراء تقييم آخر للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تقييم هيكل المكتب وقدراته من حيث الموارد على تلبية المتطلبات المتزايدة للشراكة.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٥٨ - إنني، كما أشرت في تقريرتي عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682)، أدنو من نهاية ولايتي كأمين عام ومنتابني في الوقت ذاته قلق شديد إزاء التحديات الكثيرة التي تواجهها الأمم المتحدة. فحجم نزاعات

اليوم وطابعها المعقد وما تتسبب فيه من معاناة أموراً تهدد استقرار النظام الدولي. ولذلك تتبين الحاجة الماسة إلى انتهاج سبل جديدة وأقوى من ذي قبل لمواجهة التحديات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، من شأنه أن يمكننا من الاستجابة مبكراً وبشكل سريع ومتسق وحاسم بغية منع نشوب النزاعات وإدارتها.

٥٩ - وإنني أرحب بالتقدم المحرز في تحسين التشاور والتنسيق بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فالمشاورات السنوية بين هاتين الهيئتين، وآخرها تلك المعقودة في نيويورك في شهر أيار/مايو، هي المحفل المناسب للتفاعل بينهما وينبغي الاستمرار في عقدها. ولكنني أعتقد أن هناك مجالاً لتحقيق المزيد من التقدم، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين التنسيق بين قرارات الهيئتين. ويُشار في هذا الصدد إلى أن المتابعة الفعالة للأحكام ذات الصلة الواردة في البيانات المشتركة التي تصدرها الهيئتان في ختام اجتماعهما السنوي من شأنها أن تحسن كثيراً من فعالية الجهود المتضافرة للهيئتين. ويشمل ذلك إجراء زيارات ميدانية ومشاورات مشتركة بين رئيس مجلس الأمن ورئيس مجلس السلم والأمن.

٦٠ - وسيستمر مجلس الأمن في اتخاذ قرارات تتناول على أساس كل حالة على حدة انتقال عمليات الاتحاد الأفريقي إلى عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، مسترشداً في ذلك بأهداف محددة بشكل واضح وأخذاً في الاعتبار المزايا النسبية لكل من المنظمين. بيد أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح في عملية وضع وتحديد مجموعة موحدة من المعايير التوجيهية تنظم انتقال عمليات الاتحاد الأفريقي إلى عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ولهذا الأمر أهمية خاصة في سياق المناقشات التي تتناول استدامة التمويل المقدم إلى عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والعمل الذي يقوم به الممثل السامي لصندوق السلام التابع للاتحاد.

٦١ - وتجدر الإشادة بالتزام القادة الأفريقيين بتمويل الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عملياته لدعم السلام. ولا بد أن تغتنم الدول الأعضاء فرصة توافر هذا الزخم وأن تتفق على أفضل السبل إلى الاستجابة لجهود الاعتماد على الذات. ومن المفترض أن يوفر الاستعراض المشترك القادم، الذي ساجريه مع الاتحاد الأفريقي بشأن الآليات المتاحة لتمويل ودعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، أساساً يستعان به في تحديد أكثر السبل فعالية لدعم عمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في المستقبل.

٦٢ - وفي تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446) وتقريره عن تنفيذ توصيات الفريق، يُسلط الضوء على أهمية إعطاء

الأولوية للحلول السياسية لإنهاء حالات النزاع. ومن المعترف به في هذا الصدد أن اشتراك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إجراء التحليلات المبكرة وتبادل المعلومات وتوصلهما إلى تفاهم مشترك دَفَعَهُمَا إلى اتخاذ إجراءات مبكرة منعت نشوب النزاع أو حالت دون تصعيده، على نحو ما يتبين في حالة بوركينافاسو وبوروندي وجزر القمر ومدغشقر. ومما لا شك فيه أن هذه الجهود لا بد من دعمها بصورة أفضل وتخصيص الموارد اللازمة لها، حتى يتمكن المبعوثون الخاصون والميسرون من أداء مهامهم المتمثلة في بذل المساعي الحميدة بمزيد من الفعالية. ومن الضروري إضافة إلى ذلك تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وتحسين التنسيق بينهما، إذا أريد تحقيق أهداف مبادرة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بإسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠.

٦٣ - ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بدور بالغ الأهمية في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد. وسيظل تعزيز شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي ومع الجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية من أولويات الأمم المتحدة في المستقبل المنظور. ويتطلب تعزيز الشراكة تكثيف التفاعل اليومي لتبادل وجهات النظر والتحليلات والتماس فهم مشترك للمسائل ووضع مقترحات للعمل المشترك أو المنسق بشأنها. وهو ينطوي على بذل الجهود للتواصل مع كامل هيئتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل كفالة استفادة المنظمين من جميع المساهمات ذات الصلة وضمن الاتساق بينهما قدر الإمكان.

٦٤ - ولا بد أن تتوافر لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي القدرة على الاضطلاع بمسؤولياته وعلى التعاون بصورة فعالة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والشركاء الثنائيين، إذ أن أعباء الطلب على دعم الشراكة تزايدت باطراد على مدى السنوات القليلة الماضية. ومن شأن تعزيز قدرات المكتب أن يكفل تمكنه من الدخول في شراكة فعالة مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، على المستوى المناسب من التراتبية، من أجل معالجة تحديات السلام والأمن في القارة.

٦٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء وللجماعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لما أبداه الجميع من تعاون متواصل مع الأمم المتحدة في سياق الجهود المبذولة من أجل التصدي لتحديات السلام والأمن في أفريقيا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد وجميع كيانات الأمم المتحدة العاملة مع الاتحاد على ما يبذلونه من جهود لتوطيد السلام والأمن في المنطقة.